المساهمات في قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل

التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية التقرير السنوي 2023 - A/HRC/54/41

الناتج المحلي الإجماليقياس التقدم إلى ما بعد

بواسطة السيد كوين دي فايتر

وقد نشأت الحاجة إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية من فهم أن الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي في هذا القياس يؤدي إلى عوامل خارجية سلبية ونقاط عمياء ولا يعالج التحديات الراهنة بشكل كاف. تدابير التنمية القائمة على الناتج المحلي الإجمالي وحده تكافئ التلوث والنفايات وعدم المساواة. ومن أشد الآثار السلبية للنمو الاقتصادي التدهور البيئي الشديد وفقدان التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي والرفاه على المدى الطويل مهددان بهذه النتائج، فإن استهلاك الموارد الطبيعية على المدى القصير يزيد من الناتج المحلي الإجمالي. واستجابة لذلك، يدعو كل من جدول أعمالنا المشترك والغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة إلى وضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتدعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية. وترحب آلية الخبراء بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر متعدد الأبعاد لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد.

وفي سياق الحق في التنمية، تفهم التنمية بلا شك على أنها مفهوم متعدد الأبعاد، يعكس جميع أبعاد حقوق الإنسان: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والآن البيئية أيضا. ولذلك يمكن العثور على دعم قوي في الحق في التنمية لنظام لقياس التنمية يتضمن مؤشرات تشير إلى جميع تلك الأبعاد.

هذا لا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي أصبح غير ذي صلة. ويظل الناتج المحلي الإجمالي مهما كمؤشر لقاعدة موارد الدولة، وبالتالي كمؤشر للموارد المتاحة لإعمال الحق في التنمية ولجميع حقوق الإنسان الأخرى. وتواجه البلدان ذات الموارد المحدودة عقبات خطيرة تحول دون إعمال الحق في التنمية.

واستكمالا لجهود هذه البلدان، فإن التعاون الدولي ضروري لتزويدها بالوسائل والتسهيلات المناسبة لتعزيز تنميتها المستدامة.

وينطوي واجب التعاون بين الدول على واجب المساعدة والتماس المساعدة كوسيلة لإعمال الحق في التنمية. ومن الناحية المثالية، ينبغي ألا يقتصر نظام قياس التنمية على الموارد المتولدة محليا فحسب، بل ينبغي أن يمكن أيضا من رصد مدى تقديم الدولة للمساعدة الخارجية أو تلقيها لها.

الحق في التنمية هو حق يتمتع به الأفراد والشعوب، بما في ذلك الشعوب الأصلية. والتنمية كحق من حقوق الإنسان، يقررها أصحاب الحقوق بأنفسهم. ويحق لهم تحقيق تنميتها من قبل المكلفين بالواجبات. ولذلك، وعلى الرغم من أن التنمية تفهم دائما على أنها متعددة الأبعاد، فإن مضمونها الدقيق يتوقف على أصحاب الحقوق وقد يختلف باختلاف الأقاليم وحتى داخل الدولة الواحدة. ولذلك ينبغي أن يتيح نظام القياس العالمي مجالا للتوطين، مما يمكن أصحاب الحقوق من متابعة مسار التنمية الخاص بهم.

ويكتسي الحق في التنمية أهمية خاصة بالنسبة لحماية أصحاب الحقوق الذين لم تستوعبهم السياسات الإنمائية الرئيسية على الصعيد المحلي أو الدولي. ومن ثم، فمن الضروري لإعمال الحق في التنمية أن تتاح البيانات المتعلقة بالفئات المجتمعية الأقل قدرة حاليا على المشاركة في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن

التنمية، على النحو الوارد في إعلان الحق في التنمية. وعندئذ فقط يمكن تصميم تدابير سياساتية وقانونية على الصعيدين الدولي والمحلي للتصدي بفعالية للعقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية.

وإنشاء نظام متعدد الأبعاد لقياس التنمية لا يحسم مسألة كيفية استخدام ذلك النظام. ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمعيار للتمويل بشروط ميسرة والتعاون الإنمائي ونقل التكنولوجيا. والحق في التنمية شاغل مشترك للبشرية وينبغي إعماله من خلال الجهود المشتركة ولكن المتباينة لجميع البلدان. ولذلك ينبغي أن يكون وضع نظام جديد لقياس التنمية مصحوبا بتدابير تكفل استخدام النظام بطريقة تسهم في تهيئة بيئة دولية تمكينية لإعمال الحق في التنمية.